

تحقيق

على مقربة من الحدود اللبنانية - السورية في سهل البقاع، تجري أحداث خفية ليست إلا امتداداً سياسياً لما يجري بين البلدين. فالعلاقة غير المستقرة منذ زمن طويل تنعكس على العبور الصامت لعمال يراهن بعضهم على بعض في معيشتهم، في لحظات سياسية لبنانية تقض مضاجعهم

معايير القلق، بين لبنان وسوريا

تراجع النشاطات ينعكس سلباً على اقتصاد المناطق الحدودية

عقيد دياب

ينادي الفتى بخجل: «بوياء.. بوياء». يجد ماسح الأحذية في «إقامته» قرب مدخل موقف شتوره للنقل المؤخذ إلى مختلف الأراضي السورية موقفاً لا بأس به للاستزراق. أعداد المسافرين من لبنان المازوم نحو الأراضي السورية، في بداية الأسبوع ومنصفه، حجولة، ولم يسعف «الحظ» ماسح الأحذية في القيام بعمله على أكمل وجه، «ما طلعت أكثر من عشرة آلاف ليرة». يراهن الفتى على ارتفاع أعداد المسافرين إلى سوريا هذا الأسبوع، وخلال فترة الأعياد. فرهانه ليس إلا على «طبقة سورية عاملة» ستغادر طوعاً هذه البلاد قبل أن تعود إلى الحقول والبساتين وورش البناء والأعمال

الشاقة الأخرى في أرجاء لبنان. مراهنة الفتى الذي يقيم مع أسرته في مخيم للعرب الرحل في دير زنون على «خط» الشام الدولي، وكلامه العابر والمعبر، يفتحان «شهية» بعض العمال المغادرين إلى سوريا على التعبير عن هواجسهم وقلقهم من أن يلزموا بمغادرة هذه البلاد قسراً إذا تجدد الاقتتال الطائفي اللبناني «الموروث» أباً عن جد...

لبنانيون يرهبون العمال!

قلق العمال السوريين وهواجسهم من ردود فعل سياسية وشعبية «موتورة» قد تطالهم، على اعتبار أنهم يمثلون نظام دولتهم السياسي، إذا «تخلل» الوضع الأمني في لبنان، لا يحجبان هواجس سائقي سيارات

الأجرة السورية الذين يتخذون من موقف شتوره المؤخذ نقطة انطلاق يومية نحو مختلف الأراضي السورية. هواجس من نوع آخر، وناجمة عن اعتداءات «منظمة»، لا علاقة لها بالسياسة. يروي السائقون السوريون قصصاً «بوليسية»، إذ يشير أحدهم إلى تعرضهم لعمليات سلب منظمة لسياراتهم، و«منذ 20 يوماً ونحن نتعرض لعمليات سلب سياراتنا بالقوة على الطريق بين شتوره وحمص». ويضيف «جاء قبل أيام أحد اللبنانيين طالباً سيارة أجرة لتقله إلى حمص. وعلى الطريق كان «يكمن» رفاق الراكب حيث سلبوا بالقوة السيارة من سائقها ورفضوا إعادتها إلا بعد أن دفع مبلغاً من المال».

7

في المئة

هو حجم انخفاض التبادل التجاري بين لبنان وسوريا في عام 2009 مقارنة بالعام الذي سبقه، وفق تقرير الأمانة العامة للمجلس الأعلى اللبناني السوري. فقد تراجع من 495 مليون دولار إلى 459 مليوناً، وذلك تحت تأثير انخفاض الظرفي للمستوردات اللبنانية من سوريا.

ويتابع «الحادثة ليست الأولى من نوعها، لقد سبقها ولحقها عدة سرقات منظمة لسيارات أجرة سورية، ونضطر إلى دفع الأموال لاستعادة سياراتنا التي هي في الأساس مرهونة لشركات ومصارف تجارية». ويتابع السائق «لقد أصبحنا أكثر حذراً، فنحن منذ أكثر من سنة نعمل طبيعياً بعد أن تراجعت حدة المواقف السياسية في لبنان تجاه سوريا، ولم نعد نخاف من تعرض سياراتنا لرشق بالحجارة كما كان يحصل قبل سنوات، ولكننا نخاف الآن عمليات السلب المنظمة لسياراتنا».

انعكاسات سياسية سلبية

في موقف سيارات الأجرة السورية في مدينة شتوره الذي يستغل زواياه بعض العمال السوريين لبيع الأدوات الكهربائية الصينية الرخيصة لأقربائهم من العمال المغادرين، «تعشش» السياسة وبعض أسرار العلاقات الملتبسة بين «لبنان الكبير» و«الجمهورية العربية السورية».

يتجنب السائقون الغوص في «الكلام السياسي»، ويجمعون على قول واحد «نحن شغيلة على الخط. نريد أن تكون العلاقة بين لبنان وسوريا على أفضل حال. نحن شعب واحد». ويقول السائق أبو مجد إن حركة العبور اليومية بين البلدين تراجعت في الفترة الأخيرة بعد أن شهدت نشاطاً خلال الأشهر الماضية، و«كل الحق على السياسة»، و«نراهن على عيد الأضحى لأن العمال (السوريين) سيغادرون لتمضية العيد مع أهاليهم وأسراهم».

رهان سائقي سيارات الأجرة السورية في «موقف شتوره المؤخذ» على نقل مواطنيهم إلى بلادهم الواحدة، لا يختلف عن رهان ماسح الأحذية. فالعمال هنا يراهنون على أقرانهم لاستمرار «عيشهم»، واللبناني ينتظر لحظات «الاستغلال» المختلفة والمتنوعة عند نقطة المصنع الحدودية، يتحدث أصحاب محال الصيرفة «الشرعية» عن تراجع عملهم في تبادل العملات، ويقول أحدهم إن

عبور صامت

يصل عامل سوري إلى محل للصيرفة عند نقطة المصنع الحدودية. يرمي فراشه من على كتفه خارجاً ويدخل إلى المحل. يسحب من جيبه مبلغاً من المال ويناولته بصمت اللبناني الذي يرمي أمام العامل مبلغاً من العملة السورية. يعدّ العامل السوري المبلغ وينصرف دون أن ينبس بحرف واحد. يحمل من جديد فراشه وينجده إلى مكاتب الأمن العام اللبناني. لا يطول انتظاره هناك. ينجز وسم أوراق مغادرته لبنان. يعود إلى حمل فراشه وينطلق سيرا على الأقدام عابراً رسمياً حاجز الأمن العام اللبناني بهدوء نحو بلاده.



قطاعات

مجتمع مدني

نقابات

«الشباب الديموقراطي» يرفض ارتفاع الأسعار

الصعب، ووزعوا قصاصات على المارة جاء فيها: «ما هذا العيد الذي تتكلمون عليه؟ عيد الثياب البالية لأطفال يعملون في العيد؟ عيد الأنوار المعتمة لبيوت لم تعد تلحظ انقطاع الكهرباء؟ عيد الجوع الكافر لأناس لم يذوقوا طعم العيد منذ سنين؟ أي عيد هذا الذي تتمنون أن يعود علينا؟ عيد النواب المقلدة أنوابهم وأذانيهم؟ الممتلئة كروشهم وجيوبهم؟ المبيعة ضمائرهم وأصواتهم؟ عيد ارتفاع الأسعار؟ عيد نكسة الأجور؟ عيد الطلاب العاجزين عن العلم فكيف العمل؟ عيد تضجّ فيه أصوات البطون الفارغة ويكاء أطفال محرومين وغصّة أب لم يفلح في أن يرشد أبناءه إلى معنى العيد؟».

وتابع: «أيها العيد، اذهب بعيداً ولا تاتني محملاً بالهموم، ولا تاتني خائر القوى، ولا تاتني أبداً، فأنا في يومك هذا منتفض عليك وعلى كل من أراد للعيد أن يكون سعيداً؛ ففي البلد فقراء أحلم بأن لا يعود عليهم عيد كهذا».

(الأخبار)

نفذ اتحاد الشباب الديموقراطي اللبناني اعتصاماً مطلبياً حاشداً في منطقة الكولا، رفضاً لارتفاع الأسعار، وذلك وسط إجراءات أمنية مشددة تعززت إثر قطع المشاركين الطريق مرتين أمام السيارات المازمة. وتزامن الاعتصام الذي حمل عنوان «عيد باية حال عدت يا عيد» مع عيد الأضحى «ليمثل صرخة للسلطة السياسية بأن هذا العيد ترافقه أوضاع معيشية صعبة تمنع اللبنانيين من الاحتفاء به» كما قال منظمو الاعتصام.

المعتصمون الذين لبسوا في معظمهم ثياباً بالية وممزقة كاتين عليها «ثياب العيد» حملوا لافتات جاء فيها:

«أي عيد؟ عيد الثياب البالية لأطفال يعملون في العيد؟»، «أيها العيد تذكرنا ما تنعاد؛ لأن في البلد فقراء أحلم بأن لا ينعاد عليهم عيد كهذا». «عيد ارتفاع الأسعار»...

وخلال الاعتصام الذي اتخذ طابعاً عفويًا، ردد المشاركون شعارات تعبر عن الواقع الاقتصادي

أسعار المواد الاستهلاكية بلا رقابة

بالتوازن المالي والاستلاف غير القانوني من اموال نهاية الخدمة التي تهدد هذا الفرع الذي يجب ان يسترجع امواله كي يتمكن من الانتقال الى قانون التقاعد والحماية في ظل وضع مالي سليم يضمن حقوق العمال المتقاعدين بشكل مقبول، ولا يقل عن التقديرات التي يستفيد منها سائر المتقاعدين في القطاعات المدنية والعسكرية».

وإذ نوه المجتمعون بالتحركات الشعبية التي دعت إليها بعض القوى النقابية والشبابية والسياسية، دعوا إلى «التنسيق بين الهيئات النقابية والاجتماعية كافة للتحرك بوجه هذه الحكومة الغائبة عن معالجة الشؤون الحياتية للمواطنين، وإلى إيلاء أهمية خاصة للضمان الاجتماعي وتنظيم العمل وحماية الصناعات الوطنية التي تسهم في توفير فرص عمل لشبابنا وعمالنا شرط مراقبة الأسعار». ودعوا «فئات الشعب المتضررة إلى التجمع والتحرك من أجل وضع حد لهذه الأوضاع المعيشية المتردية».

(الأخبار)

توقف المجلس التنفيذي لـ«اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان»، خلال اجتماع برئاسة رئيسه مرسل مرسل، أمام الأوضاع المعيشية التي يعاني منها المواطن، فرأى أن فلتان أسعار المواد الاستهلاكية والمحروقات بلا حسيب أو رقيب، في ظل غياب كامل للمعالجات الحكومية لهذا الوضع، والاكتفاء ببعض التصاريح التي لا تأثير لها، إضافة إلى السجلات بين السياسيين، كلها أمور تزيد الأزمة الاقتصادية تعقيداً، وعلى الصعيد النقابي ليس الوضع بأحسن حالاً لولا التظاهرة البيتمية التي نظمها الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

ورأى المجتمعون «أن من فشل في إدارة شؤون البلاد السياسية والاقتصادية العامة لن يقدر على معالجة الأوضاع المعيشية الصعبة للعمال والموظفين ودوي الدخل المحدود، خصوصاً أنه لم يعمل على فصل السياسة عن الاقتصاد، وبالتالي تتراكم أزمة ارتفاع الأسعار مع الصعوبات التي يواجهها الضمان الاجتماعي، بسبب الاختلال